مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: مهاتير محمد والقيم النهضوية الآسيوية
اسم الكاتب: سمير عبد الرسول العبيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8838
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 05:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 10 ، العدد 2
صفر 1435 هـ / ديسمبر 2013 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

مهاتير محمد والقيم النهضوية الآسيوية

سمير عبد الرسول العبيدي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية

بغداد - العراق

تاريخ الاستلام 2012-02-19 **تاريخ القبول 2013-01-30**

ملخص البحث

يقع (اتحاد ماليزيا) ضمن إقليم جنوب شرق آسيا، النطاق الذي يمتد من شرق شبه القارة الهندية إلى الجنوب من الصين، تبلغ مساحة ماليزيا (329.750 كم2) وهي تطل على المحيط الهندي ويحدها تايلند من الشمال وأندونيسيا من الجنوب عاصمتها كوالالمبور وتقسم أراضيها إلى قسمين: ماليزيا الغربية وتسمى الملايو، أما ماليزيا الشرقية فتمثل الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو. وتقسم ماليزيا إلى ثلاثة عشر إقليماً وثلاث ولايات فدرالية.

ولد مهاتير بن محمد في 1925/12/20 في مدينة الورستياربولاية كيداه، شمال ماليزيا، وفي عام 1974 ، فاز مهاتير محمد بعضوية البرلمان في الانتخابات البرلمانية التي جرت في البلاد وشاركت فيها منظمة اتحاد المالايا الوطني بالائتلاف مع الحزب الإسلامي الماليزي وعين أثر ذلك وزيراً للتعليم ، ومن موقعه طبق ما أسماه " السياسة التعليمية الجديدة " ، و شغل منصب نائب رئيس الحزب وأصبح فيما بعد نائباً لرئيس الوزراء (حسين عون) وتولى منصب وزير الصناعة والتجارة ؛ وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام1978 أعيد انتخابه عضواً في البرلمان وهزم مرشح الحزب الإسلامي الماليزي بجدارة ، وبتاريخ 1981/7/16 أصبح مهاتير محمد رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ الاستقلال عام 1957.

تبرز التجربة الماليزية في هذا السياق، وهي الأقرب لمجتمعنا العربي لعدة عوامل يأتي في مقدمتها البعد العقائدي وهي صلة وصل أساسية بالنظر لما يمثله الدين الإسلامي من أهمية قصوى للمجتمعات العربية ببعديه الروحي والحياتي، وهذا الأمر يتعزز بكون إقليم جنوب شرق آسيا الذي تنتمي اليه ماليزيا يضم أكبر دولة إسلامية من إذ عدد السكان(اندونيسيا)؛ و يبرز هنا البعد التاريخي إذ خضعت ماليزيا للاحتلال البريطاني الذي خضعت له أجزاء كبيرة من عالمنا العربي، وقد سعى البريطانيون لتطبيق سياستهم المعروفة "فرق تسد" في جميع البلدان التي احتلوها، لذا بقيت تعاني جملة من المشكلات المزمنة الموروثة عن حقبة الاستعمار،منها الحدود المصطنعة والمشكلات الاثنية والطائفية، وغيرها. إن بلدان جنوب شرق آسيا بشكل عام سارت ضمن المبدأ القائل بأن تحقيق قدرٍ معقول من التنمية الاقتصادية يضاف إلى رفع مستوى المداخيل لدى الأفراد هو ما سيحقق تقدماً في التركيبة الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي سيعزز من الوعي الاجتماعي وذلك سيسهم في رفع وتيرة التطور السياسي في هذه المجتمعات الناشئة.

المقدمة

أ. ماليزيا(الموقع والسكان).

يقع (اتحاد ماليزيا) Federation Of Malaysia ضمن إقليم جنوب شرق آسيا ،النطاق الذي يمتد من شرق شبه القارة الهندية إلى الجنوب من الصين ، تبلغ مساحة ماليزيا (329.750كم^2) وهي تطل على المحيط الهندي ويحدها تايلند من الشمال واندنويسيا من الجنوب عاصمتها كوالالمبور وتقسم أراضيها إلى قسمين : ماليزيا الغربية West Malaysiaوتسمى الملايو وتمتد بين المحيط الهندي غرباً وبحر الصين شرقاً ، وتبلغ مساحتها (131689كم^2). أما ماليزيا الشرقية Malaysia East فتمثل الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو البالغ مساحتها (734000كم^2) يتبع ماليزيا منها (198069 كم^2) وتشمل ولايتي صباح Sabah وساراواك Sarawak. وتقسم ماليزيا إلى ثلاثة عشر إقليماً وثلاث ولايات فدرالية [1].

تتميز ماليزيا بتنوع الأثنيات البشرية ، واختلاف الديانات، فهناك المالايا Malaya وهم السكان الأصليون ويشكلون ما نسبته 55% من أجمالي سكان البلاد البالغ (28.334.135) نسمة ويسمون " بومبيوترا " Pomputra، أي أبناء الأرض ويدخل في إطار هذه التسمية (الحضارمة اليمنيون) الذين يعود اليهم الفضل في دخول الإسلام إلى البلاد إذ استقر فيها قسم منهم واختلطوا بسكانها . ويأتي بعد ذلك الصينيون بنسبة 33% وهم يتمتعون بنفوذ سياسي واقتصادي قوي، وقد حرصوا على ألا يختلطوا بغيرهم من الجماعات . وأخيرا الهنود وجنسيات أخرى بنسبة 12% [2].

ب. مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا 1981/7/16 -2003/11/1).

ولد مهاتير بن محمد Mahathir Bin Mohammed في 1925/12/20 في مدينة الورستيار Alor Setar بولاية كيداه Kedah، شمال ماليزيا . حصل على منحة لدراسة الطب نظراً إلى تفوقه واجتهاده فقد درس في كلية السلطان عبد الحميد ، وفي عام 1947 التحق بجامعة المالايا في سنغافورة حالياً ، التي كانت تسمى بكلية إدوارد السابع الطبية . وعقب تخرجه عمل في وممارسة مهنة الطب لدى الحكومة منذ عام 1953 حتى عام 1957 ، وافتتح عيادته الوبخاصة، في مسقط رأسه [3].

بدأ مهاتير محمد العمل السياسي في عام 1946 عندما التحق بمنظمة اتحاد المالايا الوطني United Malays National Organizationوتعرف اختصارا (UMNO) " الأمنو " لدى تأسيسها ، وفي صفوفها شق طريقه نحو النشاط السياسي . ومع وذلكرسته الطب فإن السياسة بقيت تتقد في أوصاله . وبالفعل نجح عام 1964 بدخول البرلمان نائباً عن دائرة (كوتاستيار) Kutasetar لمدة 5 سنوات ، وقد اشتهر في البرلمان بدفاعه عن القضايا الوبخاصة بالمالايا ولكنه هزم في انتخابات عام 1969 ، ثم أعقب ذلك طرده من الحزب لتجرئه على توجيه رسالة انتقاد مفتوحة إلى رئيس الوزراء اتهمه فيه بإهمال شؤون أغلبية المالايا[4].

وفي عام 1974 ، فاز مهاتير محمد بعضوية البرلمان في الانتخابات البرلمانية التي جرت في

البلاد وشاركت فيها منظمة اتحاد المالايا الوطني بالائتلاف مع الحزب الإسلامي الماليزي [5] Malaysian Islamic Party، وعين أثر ذلك وزيراً للتعليم ، ومن موقعه طبق ما أسماه " السياسة التعليمية الجديدة " The New Educational Policy، شغل منصب نائب رئيس الحزب وأصبح فيما بعد نائباً لرئيس الوزراء (حسين عون) وتولى منصب وزير الصناعة والتجارة ؛ وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام1978 أعيد انتخابه عضواً في البرلمان وهزم مرشح الحزب الإسلامي الماليزي بجدارة ، وبتاريخ 16/7/1981 أصبح مهاتير محمد رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ الاستقلال[6] .

الأزمة الاقتصادية عام 2008 (أزمة العولمة المالية)

أوجدت الأزمة الاقتصادية الحالية مناسبة لإعادة النظر في الأطر والمفاهيم التي تتحكم في مسيرة الاقتصاد العالمي بحكم الرغبة في الإصلاح ومحاولة إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، وهو مايستدعي إعادة النظر بالتجارب السابقة في معالجة الأزمات الاقتصادية.

ومن نافلة القول أن نذكر هنا أن أزمة عام 2008 في حقيقتها "أزمة العولمة" بحكم أن مفاهيمها ما تحكم في توجيه دفة الأمور وتحديداً خلال العقدين الماضيين ، لذا فإن عملية الإصلاح تستلزم البدء بقراءة متأنية في مدى نجاعة هذا النظام الذي يركز على أسبقية "قوى السوق" في توجيه مقاليد الأمور مقابل تراجع دور وسلطة الحكومات والدول ، وهو ما يمثل بالنتيجة الذروة لمفاهيم النظام الرأسمالي .

ولكن وبعلى الرغم من هذا التفوق والأرجحية لدعاة العولمة ، لكنها جوبهت بأنتقادات حادة وهي في قمة نجاحها[7] ، إلا أن هذه الدعوات بقيت محصورة في نطاقات ضيقة لم تكن لتتجاوز المحيط الأكاديمي ، وزاد في ذلك تعرض أصحاب هذا الرأي لانتقادات لاذعة من مناصري العولمة الذين يحظون بالدعم من لدن المؤسسات الدولية التي تؤلف "إجماع واشنطن" كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها ، ناهيك عن حرص الحكومات الغربية على تطبيق مفاهيم العولمة بحذافيرها بحكم القناعات السائدة من أن الخروج على هذا النظام أمر محفوف بالمخاطر بل يوصف أصحابهُ بأنهم "طوباويون" لايقبلون بمفاهيم التطور والتغيير .

شهد عقد التسعينات جملة من الأزمات المالية في الأرجنتين والمكسيك وجنوب شرق آسيا ، وكان من المفترض أن تدق هذه الأزمات جرس الإنذار بالنسبة للمسؤولين ،لكنها استغلت من لدن المؤسسات الدولية والشركات العابرة للقارات لتعزيز هيمنتها والاستحواذ على الأصول والمؤسسات المتعثرة (الوبخاصة وعامة) بأبخس الأثمان ،بذريعة الخصخصة.

على ذلك استمرت هيمنة المفاهيم ذاتها ، إما استجابة لضغوط البلدان الصناعية الرأسمالية أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو أصحاب المصالح لكي "تتعولم" هذه الدول ،أي أن تندمج وبسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال نهج ليبرالي متطرف يزيح الدولة بعيداً عن وممارسة مهامها في الإشراف والرقابة ، وطبقاً لشروط أصحاب رأس المال الدولي وقد ارتبط ذلك

بسياسات واسعة للتحرير المالي والنقدي والتجاري فهذه السياسات ، بالإضافة إلى البيئة الإقليمية والظروف العالمية ، هي التي قادت إلى حدوث تلك الأزمات ،سواء السابقة او الحالية وفي كل ذلك ، لم يكن هناك تآمر لايمكن تجنبهُ ،أو نمط من "الدورات الأقتصادية" بل إرادات وسياسات واعية ومصالح طبقية على دراية تامة بما تفعل .

وفي واقع الأمر إن العولمة بحد ذاتها ليست جيدة أو رديئة بل إنها تمتلك القوة والمقومات على تطبيق مفاهيمها ، وهنا مكمن الخطورة في الأمر برمته فبالنسبة للبسطاء في البلدان النامية الذين يكدحون من أجل تسديد ديون بلدانهم لصندوق النقد الدولي أو رجال الأعمال الذين يعانون ضرائب القيمة المضافة العالية بناء على إصرار صندوق النقد الدولي ،فإن النظام الراهن الذي يديرهُ الصندوق نظام ضريبي من دون تمثيل وتنامت خيبة الأمل في النظام الدولي للعولمة الذي ترعاهُ المؤسسات العالمية عندما تم حجب الدعم المقدم للوقود والمواد الغذائية الذي كان يتمتع بهِ أولئك الفقراء في دول العالم الثالث ، وذلك أسهم في تفاقم مشكلات الفقر في هذه الدول التي ورثت أعباء سياسية اقتصادية واجتماعية نتجت عن المرحلة الاستعمارية وما أعقبها من سيادة أنظمة الحكم الشمولية .

لقد أصبح من الجلي ليس للمواطنين العاديين بل ولصناع السياسة كذلك وليس لأولئك الذين في البلدان النامية فحسب بل لأولئك الذين في البلدان المتقدمة ،أنّ العولمة و مُورست لم تسر وفق ما وعد مريدوها بأنهُ سيتحقق ـ أو ماذا بوسعها أوما ينبغي بها أن تفعلهُ وفي بعض الحالات لم يتمخض عنها أي نمو ولكن إن حصل ذلك فلم يجلب المنافع للجميع ،فالنتيجة النهائية للسياسات التي وضعها "إجماع واشنطن" كانت في أغلب الأحيان تصب في مصلحة القلة على حساب الأكثرية ، والأثرياء على حساب الفقراء . وفي العديد من الحالات ، حلت المصالح والقيم التجارية محل الاهتمام بالبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (8) .

مهاتير محمد(قراءة في فكره)

لايعد مهاتير محمد مجرد رجل سياسة وإنما يُعد أيضا أحد كبار المفكرين السياسيين الآسيويين الذين استطاعوا أن يطوروا رؤية سياسية متكاملة كانت أحد عوامل نهضة ماليزيا.

لقد دفع ذلك مهاتير محمد لأن يصدر في عام 1970 أولى مؤلفاته المثيرة للجدل تحت عنوان " معضلة المالايا " The Malaya Dalame، ومن أبرز الأفكار التي عالجها الكتاب تعرض أبناء المالايا للتهميش خلال المدة الاستعمارية لصالح الأقليات الصينية والهندية ،وهو لم يلق باللائمة في ذلك فقط على المستعمر ، لكنه وبخ المالايا على لامبالاتهم ، وقبولهم أن يصنفوا مواطنين من "الدرجة الثانية "، و هاجم الاستعماريين الجدد في الغرب ، ونبه إلى أنهم مصممون على إخضاع ماليزيا وتهديد نجاحها.

من ذلك التاريخ بدء مهاتير محمد في نشاطه الفكري الذي لم يعقه توليه منصب رئاسة الوزراء في بلده ، بل اعتبره فرصة لتطبيق رؤاه وأفكاره في النهوض بالشعوب سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي إذ أخذ يستثمر الدعوات الرسمية التي توجه اليه للترويج لأفكاره في المحافل

المختلفة.

يُنظر إلى مهاتير محمد على أنه باني ماليزيا الحديثة، فمنذ تسلمه المنصب في عام 1981 قاد ثورة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية في ماليزيا ونقلها من دول العالم النامي إلى مصاف دول العالم المتقدم .وكغيره من الزعامات التي تركت بصماتها على تاريخ بلادها وامتد تأثيرها إلى محيطها الإقليمي والدولي ، يُعد من الشخصيات التي أثارت جدلا كبيرا ، وبخاصة في الجانب الفكري من شخصيته حتى اعتبره البعض وأحدا من الشخصيات التاريخية في العالم المعاصر خلال القرن العشرين.فقيادته جاءت في الوقت الذي انحسر فيه أنصار الواقعية السياسية بعيدا عن العواطف والمجاملات والزعامات الإعلامية ، فلم يتوقف عن الدعوة إلى الإصلاح والتطوير بدءا من أبناء جلدته المالايا الذين يكنون له كل الاحترام والتقدير بسبب مواقفه التي تتجسد يوما بعد آخر على أرض الواقع داخل وخارج ماليزيا . ويتمتع مهاتير محمد حسب أغلب الرؤى المحايدة بكاريزما قيادية وسحر شخصي وذلك جعله شخصية جماهيرية ذات ثقل فكري رفيع ليس في ماليزيا وحدها وإنما على مستوى جنوب شرق آسيا والعالم الإسلامي[9] .

أصدر مهاتير محمد عددا من الكتب والمؤلفات وقد عُرف عنه نشاطه في إلقاء المحاضرات في المؤتمرات والمحافل الأكاديمية ، ويسجل له استجابته للدعوات التي توجه اليه حتى في أثناء شغله منصبه ، وقد سعى لجمعها في موسوعة مهاتير محمد[10] ، في حين سعى آخرون للكتابة عنه ومنهم باحثون عرب.

تألفت «المهاتيرية» - نسبة إلى مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا - من خلال عدد من التوجهات والتصورات الوبخاصة بالإسلام والغرب والديمقراطية والتنمية والنظام الاقتصادي العالمي والعولمة...الخ، بالإضافة إلى بعض المنطلقات والافتراضات الوبخاصة بالعلاقة بين الدين والدولة، والإسلام والتنمية، والديمقراطية والتنمية. ووفق بعض التعريفات فإن المهاتيرية هي خليط من القومية- الرأسمالية - الإسلام- الشعبية - السلطوية. وعلى العلى الرغم من من أن الأيديولوجية المهاتيرية تبدو أحيانا كأنها قادمة من التاريخ، في الخمسينات، إلا أنها لقيت بعناصرها تلك رواجا واسعا، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مضمونها ومستقبل تأثيرها في طريقة تعامل بعض الدول التي مازالت تواجه تحديات فيما يتعلق بعمليات التنمية أو العلاقة مع الغرب أو العلاقات بين الإسلام ومختلف المتغيرات التي لم تتعامل معها المهاتيرية نظريا فقط ولكنها أيضا قدمت نموذجا تطبيقيا له إغراؤه في ماليزيا. عناصر المهاتيرية.

أولا: الموقف من الإسلام: تتبني المهاتيرية رؤية تقدمية للدين تتناسب مع طموحاتها في تأسيس دولة علمانية حديثة. فعلى العلى الرغم من من أن الدستور الماليزي ينص على أن الإسلام هو دين الدولة مع ضمان الحقوق الدينية للأقليات الدينية الأخرى، يتجنب مهاتير محمد الحديث عن العلمانية، ويرى أن السياسات التي تضمن توفير التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتسامح تعكس تمسكا بمبادئ الإسلام. ويتكامل مع ذلك رؤيته للعلاقة بين الإسلام والتنمية، إذ تؤكد المهاتيرية على أن الإسلام لا

يكون في ذاته معوقا للتنمية. وتنطلق في هذا الإطار من أن الإسلام يدعو إلى العلم والتعلم، وأن مفهوم العلم هنا لا ينصرف إلى مجموعة العلوم الشرعية، بل العلوم الدنيوية أيضا، وأن أحد عوامل تخلف العالم الإسلامي في العصر الراهن إنما تكمن في إهماله العلوم الدنيوية. وتولي المهاتيرية اهتماما خاصا بالعلوم الطبيعية والتطبيقية ذات الصلة بالتكنولوجيا والتنمية بالمقارنة بالعلوم الأدبية والفلسفية.

ثانيا: الموقف من الغرب: تنطلق المهاتيرية من افتراض أن الغرب بكل إنجازاته المادية والقيمية لا يكون معطيا للدول النامية أو العالم الإسلامي. وتركز بشكل خاص على النماذج الغربية في التنمية والتطور الرأسمالي والديمقراطية. وفي تقييمه للديمقراطية الليبرالية، يؤكد مهاتير محمد على ضرورة التمييز بين الغاية والوسيلة، وأن الديمقراطية - على الرغم من اعترافه بأنها وأحدة من أفضل النظم السياسية التي عرفتها الإنسانية- لا تعدو كونها وسيلة للحكم غير مأمونة العواقب بالضرورة، فقد تؤدي إلى الفساد وإساءة استخدام السلطة كغيرها من الأنظمة السياسية، و أنها لا تمثل ضمانا لتحقيق الاستقرار السياسي أو التقدم، وفي أحيان كثيرة أدت إلى الفوضى وإعاقة التطور، و كانت في أحيان أخرى سببا في تراجع معدلات التنمية. في هذا الإطار، يرى مهاتير محمد أن فكرة «المستبد العادل» ربما تكون هي الأنسب بالنسبة لبعض الشعوب والمجتمعات خلال مراحل معينة من التطور السياسي والاقتصادي. وواقع الأمر، فإن تقييم المهاتيرية السلبي للديمقراطية لا يعني الرفض المطلق للديمقراطية، بقدر ما يعني ضرورة ربط عملية التحول الديمقراطي بعملية التطور الاقتصادي والرأسمالي.

ثالثا: القومية الآسيوية: يعد مهاتير محمد من أبرز المدافعين عن القومية الآسيوية والوعي الآسيوي، واعتمد في إذكاء تلك الروح على الدفاع عن الثقافة الآسيوية والطريق الآسيوي في التقدم. فقد لعبت المهاتيرية دورا بارزا في إذكاء الجدل الفكري العالمي حول القيم الآسيوية من خلال دفاعها الشديد - بما في ذلك داخل الولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية- عن الثقافة الآسيوية والطريق الآسيوي رافضا فكرة عالمية الثقافة الغربية، بدعوى أنها الثقافة الوحيدة التي تؤكد على قيم المدنية والحرية مقابل ارتباط الثقافة الآسيوية بقيم الاضطهاد والفساد والسلطوية.. وطالب في سياق دعوته إلى تنمية الوعي الآسيوي، بالدفاع والحفاظ على نظم القيم الآسيوية، وقد حاول مهاتير محمد في مرحلة سابقة تفعيل القومية الآسيوية في إطار تنظيم آسيوي صرف في مواجهة مشروع الآبيك (11) (APEC) الذي ينظر اليه باعتباره مشروعا للهيمنة الأمريكية على آسيا، عندما دعا في ديسمبر 1990 إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية لشرق آسيا مشروعاً إقليمياً يستند إلى مفاهيم الإقليمية المؤسسية التقليدية مقابل مفاهيم الإقليمية المرنة غير المؤسسية التي استند اليها الآيبك. إلا أن تلك المحاولة قد فشلت قبل بدايتها بسبب معارضة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى عدد من الدول الآسيوية الأخرى(12) .

رابعا:سياسة الاتجاه شرقا :يقول مهاتير محمد في آخر تقرير له عن الموازنة عامة قبل تقاعده من منصب رئاسة الوزراء: إنَّ حكومته أدركت تماما أهمية اعتناق قيم إيجابية لتحقيق التقدُّم المنشود، ولهذا اعتنق منذ 22 عاما سياسة النظر إلى الشرق، والمقصود بها اعتناق قيم العمل السائدة في اليابان وكوريا الجنوبية، التي تقوم أساسا على الانضباط الشديد

والإخلاص التام لجهة العمل، والحرص على اختيار المديرين ليكونوا قدوة لموظفيهم.وقد يبدو هذا مخالفا لمفهوم البحث عن قيم التطور في الغرب عموما والولايات المتحدة بشكل خاص، لكن مهاتير رأى دائما أنَّ ثقافة العمل في اليابان بشكل خاص هي الأنسب لثقافة بلاده. أكد مهاتير محمد دائما رفضه فكرة العولمة حسبما تقدمها أو تفسرها الدول الغربية و الولايات المتحدة، ذلك لأنَّها ستؤدي إلى فتح أسواق الدول النامية أمام الشركات العملاقة، التي لا تقوى مؤسسات الدول النامية على منافستها، وينتهي الأمر باستمرار احتكار الشركات الكبرى.

ويرى مهاتير محمد أنَّه لا يجب أن تقبل أي أفكار أو سياسات لمجرد أنها صادرة من الغرب، وطبق أفكاره عمليا عندما رفض تطبيق السياسات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي أثناء أزمة الأسواق الآسيوية في عام 1997التي طالت دول منطقة جنوب آسيا بما فيها ماليزيا.

فقد تعرضت العملة الماليزية، وهي الرينجيت، إلى مضاربات واسعة بهدف تخفيض قيمتها، وظهرت عمليات تحويل نقدي واسعة إلى خارج ماليزيا، وبدا أنَّ النجاح الذي حققته على وشك التحول إلى فشل.

وبعد بحث مستفيض للموضوع، أصدر مجموعة قرارات تهدف إلى فرض قيود على التحويلات النقدية، وبخاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وفرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات، وهذا يخالف سياسة تعويم العملة التي يصرُّ عليها صندوق النقد الدولي دائما. وعلى الرغم من ضغوط الصندوق، أصر مهاتيرمحمد على سياسته التي أثبتت الأيام أنها كانت ناجحة، حتى إنَّ دولا كثيرة تدرسها وتحاول تكرارها. لكن وسائل الإعلام العالمية، حسبما يقول، ترفض الاعتراف بالنجاح الذي حققته ماليزيا في مواجهة الأزمة المالية الآسيوية، ولا تظهره بالشكل الكافي.

وقد اعترف صندوق النقد الدولي، بعد انتهاء الأزمة، بأنَّ مهاتير محمد فعل الصواب، وأنَّه بذلك الأسلوب تغلب على الأزمة المالية التي أطاحت بالنمو الاقتصادي في دول أخرى نفذت تعليمات صندوق النقد الدولي.

لم يكن الغرب بدوائره المتعدِّدة ليسمح لمثل هذه النجاحات التي حقَّقتها دولة إسلامية، ذلك أنَّها قد تجرُّ عربة الحضارة إلى برِّ الأمان، لباقي الدول الإسلامية، فراح ينتقد مهندس هذا النجاح انتقادات لاذعة، وللأسف فإنَّ بعض وسائل الإعلام العربية ردَّدت هذه الادعاءات ، ومن أبرز الانتقادات:

أ. أنَّ تركيز كلِّ السلطات في يد مهاتير محمد ، لم يسمح بتطور التجربة الديمقراطية في ماليزيا، و لم يسمح بظهور أيِّ زعيم قوي، وبدا الأمر وكأن مهاتير محمد لن يتقاعد أبدا. غير أنَّ طريقة استقالته في عام 2003، ومستوى خليفته عبدالله بدوي[13] ، ينفيان هذا الاتهام.

ب. استثمر الغرب في بعض الخلافات السياسية الداخلية، من مثل قضية أنور إبراهيم[14] ، واستغلَّ وسائل الإعلام لتضخيم صورتها بشكل كبير، ذلك أنَّها تزامنت مع أزمة 1997، ومع موقف مهاتير الشجاع من أحداث فلسطين، وواقع المسلمين في العالم عموما.

ج. أثار مهاتير محمد جدلا سياسيا خارجيا مستمرا بآرائه التي ينتقد فيها الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة واستراليا بشكل خاص، وأخيرا تصريحاته الشهيرة عن اليهود التي قال فيها «إنَّ اليهود يحكمون العالم بالوكالة، ويرسلون غيرهم للموت نيابة عنهم».

د. نظرا إلى انَّ مهاتير محمد عبَّر دائما عن إعجابه بتجربة «لي كوان يو»[15] ، رئيس وزراء سنغافورة، فمن الممكن أن يسلك مسلكه، ويستمرَّ في ممارسة دوره في الحياة السياسية لبلاده. وهذا يعني أنه ربما يكون هناك فصل آخر في تجربة مهاتير، قد يتم عرضه في السنوات القادمة [16] .

اعتمد مهاتير محمد في فكره للتقدم بالبلاد على ركائز أساسية ويعد أولها بل في مقدمتها الوحدة بين فئات الشعب إذ إن سكان ماليزيا ينقسمون إلى السكان الأصليين وهم المالايا ويمثلون أكثر من نصف سكان ماليزيا، وقسم آخر من الصينيين والهنود وأقليات أخرى، وأيضاً توجد الديانة الأساسية وهي الإسلام بالإضافة إلى الديانات الأخرى مثل البوذية والهندوسية «ولقد نص الدستور الماليزي على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام مع ضمان الحقوق الدينية للأقليات الدينية الأخرى «، لذلك لزم التوحد بين جميع الأطراف لتسير البلاد كلها من أجل الاتجاه نحو هدف وأحد والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات، والركيزة الثانية في خطة التنمية تمثلت في البحث عن دولة مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا في تجربتها نحو التقدم والتنمية وكانت هذه الدولة هي اليابان التي أصبحت من أكبر حلفاء ماليزيا في مشروعها نحو التنمية والتقدم، وثالثاً العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار اليها، و قام بإدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتى يتم الانتقال بالبلاد سريعاً إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً وأيضاً لتحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجي.

تبنى مهاتير محمد المنهج التنموي ودفع بالمالايا نحو النهضة التنموية من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا لهم، و دفع بهم لتعلم اللغة الإنكليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج وتواصل مع الجامعات الأجنبية، وحاول بكل جهده في إطار سياسته الاقتصادية تجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية لكي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب، إذ كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع، الأمر الذي سيقود إلى ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية المطاف، واستطاع أن يحول ماليزيا من دولة زراعية يعتمد اقتصادها على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية البسيطة مثل المطاط والقصدير وغيرها إلى دولة صناعية متقدمة، إذ شارك القطاع الصناعي والخدمي في اقتصادها بنسبة 90 %، وأصبحت معظم السيارات التي توجد بها صناعة ماليزية خالصة، وزاد نصيب دخل الفرد زيادة ملحوظة فأصبحت وأحدة من أنجح الدول الصناعية في جنوب آسيا، و أدى هذا التحول إلى تقوية المركز المالي للدولة كلاً.وأصبحت تجربة ماليزيا في النهضة الصناعية التي قامت بها تحت رعاية مهاتير محمد مثل تحتذي به الدول، ومادة للدراسة من لدن الاقتصاديين[17] .

هذه الفلسفة تقوم من خلال تفعيل غالبية المجتمع (الأغلبية المالاوية المهمشة) وزيادة إنتاجهم ردة فعل ضد سيطرة العرق الصيني على مقاليد الصناعة والاقتصاد الماليزي، ولهذا أفرد حيزاً في سياسته التعليمية والاقتصادية لتعليم المالاويين وتدريبهم على التكنولوجيا الحديثة وتعلم اللغة الانجليزية، للتواصل مع العالم معرفياً وثقافياً، وأرسل البعثات التعليمية للدول الغربية ونثر طلابه هناك بعشرات الآلاف واضعا بذلك البنية التحتية البشرية التي ستساعده في تنفيذ رؤيته الحضارية، وبهذا نجح مهاتير حينئذٍ في إدماج المالايا في سوق العمل وهو مامثل أحد أسباب نجاح مشروعه التنموي، ولم يكن بهذه الفلسفة عنصريا ولا متعصبا، والدليل على ذلك أن التحالف الحاكم الذي كان يحكمه مهاتير يضم 14 حزبا يمثل مختلف المجموعات العرقية.

لذا فمهاتير محمد لا يؤمن بالمساواة المطلقة، بل بعدالة التوزيع، ويرى أن التفاوت من سنن الطبيعة، وأن عدالة التوزيع هي من أهم أسباب الاستقرار السياسي، وقد أثبتت الأيام صدق فلسفته وعمق رؤيته. مهاتير محمد قدم لعالمنا الإسلامي الذي تمزق أجزاء منه الصراعات الطائفية والعرقية، معادلة معقدة لا نعرف زعيما غيره حققها، هذا الرجل الأعجوبة انتشل بني قومه (العرق الملاوي المسلم) من وهدة التخلف بيد، وأطلق الحريات المنضبطة لبقية الأعراق والقوميات والأقليات الدينية بيده الأخرى، أثبت مهاتير محمد أن الذي يهدف إلى رفعة طائفته أو عرقه لا يتأتى بالضرورة عبر اضطهاد الأجناس والطوائف الأخرى[18] .

الطفرة الاقتصادية.

مكنت العمالة الماليزية المنضبطة رؤوس الأموال الأوروبية الهاربة من بلدانها بسبب ارتفاع تكاليف العمالة، من أن تقلل تكلفة منتجاتها وتجعلها أكثر قدرة تنافسية. وسرعان ما ازداد حجم الاستثمارات في ماليزيا وزادت الصادرات الماليزية من البضائع المصنعة من المطاط والقصدير، بل حتى البترول، و أن التحول الهائل الذي حدث اليوم هو أن 80% من صادرات ماليزيا تشتمل على بضائع إلكترونية فائقة الجودة وأخرى كهربائية.

في البداية شجعت ماليزيا الصناعات كثيفة العمالة سعيًا وراء تقليل البطالة، وكانت هذه السياسة ناجعة للحد الذي يوجد فيه اليوم بمصانعها حوالي مليوني عامل أجنبي، وعدد كبير من هؤلاء يعمل في شركات التصنيع الأجنبية الجنسية عاملة في ماليزيا.

ولكن الفوائد التي عادت على ماليزيا تتخطى ذلك بكثير؛ إذ استطاع الماليزيون اكتساب المهارات في التصنيع وفي إدارة منشآت التصنيع المعقدة وفي النظم وفي التسويق، وسرعان ما بدأت الشركات المحلية في إنتاج مكونات مهمة، بل أخيرًا واستكمال المنتجات ذات التصميمات الماليزية والماركات. وهذه النقلة الهائلة لا تقتصر على الصناعات التي جرى إدخالها بواسطة المستثمرين الأجانب؛ إذ بدأ الماليزيون في اقتحام العديد من الصناعات الجديدة؛ إذ شعر المقاولون الماليزيون من أصحاب رؤوس الأموال بالحاجة إلى دخول عالم منتجات الجودة التي يجري تسويقها في العالم بأسره، وقلة معدودة فقط هي التي ما زالت متشككة في المهارات الماليزية أو جودة المنتجات الماليزية.فقد تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد

الأولية، وبخاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يسهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة 85% من إجمالي الصادرات، وتنتج 80% من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزية.

كانت النتيجة الطبيعية لهذا التطور أن انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر من 52% من إجمالي السكان في عام 1970، أي أكثر من النصف، إلى 5% فقط في عام 2002، وارتفع متوسط دخل المواطن الماليزي من 1247 دولارا في عام 1970 إلى 8862 دولارا في عام 2002، أي إن دخل المواطن زاد أكثر من سبعة أمثال ما كان عليه منذ ثلاثين عاما، وانخفضت نسبة البطالة إلى 3%. .

بالطبع لم يتحقق كل هذا من فراغ، بل كان وراءه مجموعة من السياسات الناجعة التي جعلت ماليزيا تتمتع بأحد أفضل بيئات الاستثمار في جنوب آسيا حسب دراسات البنك الدولي. وأهم من ذلك هو أن الحكومة الماليزية كان لديها دائما تصور أو رؤية للمستقبل.

وأبرز مثال على ذلك خطة 2020 التي يعتبر مهاتير محمد مهندسها، والتي تقوم على فكرة أن تصبح ماليزيا بحلول هذا التاريخ دولة مكتملة البنيان الصناعي، وهو هدف يبدو شديد الطموح، لكن نجاح ماليزيا في النمو بنسبة 6.7% في المدة من 1971 إلى 1990، ثم بنسبة 7.1% في المدة من 1991 إلى 2000 يجعلها قادرة على تحقيق هذا الهدف إذا كررت نفس الطريقة[19] .

يُذكر أن ماليزيا استطاعت خلال العقود الثلاثة الماضية أن تجمع بين النمو السريع والمستمر، وبين المستوى العالي للعدالة في توزيع الدخل، وقد تضاعف دخل الفرد في ماليزيا أربع مرات منذ الاستقلال حتى عام 1992؛ إذ تطور هذا الدخل من 450 دولارًا في عام 1972 إلى 1900 دولار عام 1982، ثم إلى 2790 دولارًا عام 1992، وإلى 3440 دولارًا عام 1995، و تراجع الفقر وحققت مؤشرات التنمية الاجتماعية تطورات كبيرة.

إنه في الوقت الذي لم يزد فيه متوسط الزيادة في الناتج القومي العالمي في المدة من 1974 حتى عام 1995 عن 322% وصلت الزيادة في متوسط الناتج القوي الماليزي في نفس المدة إلى 505%. و وصل معدل النمو الاقتصادي السنوي في أوائل التسعينيات إلى 8,5%، وبعد أن كان النمو يرتكز في الستينيات على الإنتاج الزراعي بصفة أساسية بنسبة 40% من الناتج، وكان إسهام القطاع التصنيعي أقل من 10% من هذا الناتج، فقد أدى النمو المعجل في الاستثمار والإنتاج الصناعي إلى زيادة نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي الآن أكثر من70% من إجمالي الصادرات، بل أصبحت المنتجات الكهربائية والإلكترونية تمثل الآن وحدها 40% من هذا الإجمالي، وقد حققت صادرات السلع والخدمات الماليزية طفرات كبيرة، وزادت من 1,9 مليار دولار عام 1972 إلى 14,3 مليار دولار عام 1982، لتصل إلى 46,6 مليار دولار عام 1992.

وفي الوقت ذاته زادت نسبة التعليم من 60% عام 1974 إلى 84% عام 1994، وانخفضت نسبة وفيات الأطفال من 75% عام 1974 إلى 12% عام 1994، و زاد معدل العمر المتوقع

من 59 إلى 71 سنة في المدة ذاتها. وأصبحت نسبة السكان الذين تصلهم المياه النقية 88% عام 1994 بعد أن كانت 64% فقط عام 1979. وزادت كذلك نسبة الذين تصلهم الكهرباء من 45% عام 1964 إلى 100% عام 1994م[20] .

إن دور الحكومة في التنمية مهمّ للغاية وهناك بلدان عديدة تشابه ماليزيا في المقومات الأساسية: مستعمرة سابقة وغنية بالثروات الطبيعية وغير كثيفة السكان لكن النجاح يعتمد على وجود حكومة رشيدة وإدارة حسنة للتنظيم تحدد أهدافاً واضحة، لدى الحكومة الماليزية هدف واضح تسميه «رؤيا عام 2020» ؛وفي هذا السياق يذكر مهاتير محمد «تقضي الرؤيا أن نكون في عداد الدول المتقدّمة عندما يحين ذلك التأريخ وسيكون بوسعنا ذلك إذا ركّز الناس على هذا الهدف وبالعكس ، فإن الدولة التي لا تعرف بالتحديد إلى أين تسير لن تنجز كثيراً في الغالب وعند صياغة «رؤيا عام 2020 كان علينا أن نفسر ماذا نقصد بـ «بلد متقدم» هل يعني هذا ببساطة أن دخل الفرد لايقل عن 16,000 دولارا أمريكيا ،أو أنه يعني أيضاً الاستقرار وقيماً ثقافية راسخة ؟ يجب أن تراعى كل هذه العوامل ،ولكن من الواضح أن الغنى وحدهُ لايعني تقدماً إذ لايمكن لدولة أن تكون متقدمة حقيقيةً إذا كان لديها المال بدون التكنولوجيا" والمملكة العربية السعودية خير مثال لهذا فقد جعل البترول منها دولة غنية جداً ،لكن لا يمكن أن يشار إليها دولة متقدّمة على ذلك الأساس وحدهُ، وحسب هذا التقييم فإن أية دولة لا تصبح دولة متقدمة إذا كانت غنية ولديها التكنولوجيا ولكن تنقصها القيم الأخلاقية لذلك هناك مجتمعات غربية كثيرة على سبيل المثال "متفسخة أخلاقياً " فهناك تناقص مستمر في احترام مؤسسات الأسرة والزواج ،وبعض المجتمعات تبيح الزواج من نفس الجنس وبالنسبة له هذا ليس تقدماً وينبغي المحافظة على القيم الثقافية و الأخلاقية ،فماليزيا يجب أن لاتكون بلداً غنياً فحسب [21].

بالمحصلة لقد كان ثمة تشابه كبير بين توجهات السياسة الاقتصادية الكلية التي انتهجتها النمور الناشئة (اندونيسيا والفيلبين وماليزيا وتايلاند) وتلك التوجهات التي كانت النمور الأربعة التقليدية (كوريا الجنوبية ،وتايوان،وهونغ كونغ،وسنغافورة) قد طبقتها في مدة الخمسينات والستينات من القرن الماضي.وقد تجلى ذلك في حرص النمور الناشئة على تجنب التمويل بالعجز وحدوث التضخم، ووضعت لذلك سياسات نقدية ومالية منضبطة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي. ورسمت حكومات هذه الدول سياساتها الضريبية والجمركية على نحو يحفز على العمل والادخار والاستثمار والتصنيع والتصدير. و حرصت على تعبئة عنصر العمل الرخيص في إطار صارم ينحاز لمصلحة رأس المال.

واستخدمت الحكومات مزيجا من اليات السوق والتدخل الحكومي للتأثير في عملية تخصيص الموارد صوب المجالات ذات الإنتاجية الأعلى.و شجعت على توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.ووفرت دعما ضمنيا للائتمان الموجه لهذه المشروعات . و شجعت على الارتقاء بمستوى الإنتاجية من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة في شكل تراخيص وواردات للسلع الاستثمارية والاهتمام بالتدريب وتحسين نوعية التعليم والتدريب.

أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في هذا الخصوص في ظل حرص الدولة على أن تقوم

المشروعات الأجنبية بنقل المعرفة التكنولوجية للعمالة الوطنية (بدلا من سياسة تسليم المفتاح التي لجأت لها معظم الدول النامية). و إن النمور الناشئة قد جمعت بكفاية بين سياسة تصنيع بدائل الواردات (نظرا إلى كبر حجم سوقها المحلي) وسياسات التصنيع الموجه للتصدير.

لكن ثمة نقطة مهمة في تجربة النمور الناشئة ، تتعلق بنقطة بداية التجربة. ففي حين اعتمدت النمور الأربعة التقليدية على المعونات والمساعدات الأجنبية بدرجة كبيرة؛ فإن النمور الناشئة اعتمدت على مواردها المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والسعي الدؤوب للحصول على التكنولوجيا المتقدمة في مدة قصيرة نسبياً[22] .

الملاحق.

جدول رقم1

المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الماليزي(1999)

- عدد السكان:	21 مليون نسمة
- العملة المحلية:	ريجنت
- الدولار =	3.8 ريجنت
- معدل النمو المتوقع (2000م):	يتراوح بين 6.1 – 8.5%
- معدل التضخم:	أقل من 3%
- معدل البطالة:	9.2%
- قيمة الصادرات:	84.5 مليار دولار "2%من الصادرات العالمية"
- قيمة الواردات:	65.5 مليار دولار "1,1% من الواردات العالمية"
- نسبة الزيادة في نمو الصادرات:	15%
- الفائض في الميزان التجاري:	19 مليار دولار

المصدر : وكالة التصنيف والبنك المركزي الماليزي

جدول رقم2

النفقات الحكومية 2000-1996م على التعليم (بالدولار الأمريكي)

نوع الإنفاق	1996م	2000م
إجمالي النفقات عامة على التعليم	2.9مليار	3.7مليارت
نفقات التعليم نسبة من إجمالي النفقات	21.7%	23.8%
نصيب الفرد من نفقات التعليم	145	150

العائد السنوي نظير تكلفة الطالب في:

المدرسة الابتدائية	318	408
المدرسة الثانوية	448	597
المدرسة الفنية والمهنية	1606	2160

أعداد الطلاب والمدرسين في الجامعات:

عدد الجامعات والمعاهد الحكومية	**50**	**55**
عدد المحاضرين	**8451**	**19702**
عدد الطلاب	**108845**	**344250**

المصدر: وكالة التصنيف والبنك المركزي الماليزي

جدول رقم 3

يبين متوسط دخل الأسرة الشهري حسب الأعراق، ومعدل النمو السنوي في المدة من عام 1995-1999

الأعـراق	1995	1999	متوسط النمو السنوي(%)1995-1999
البوميبترا(الملايا والسكان الأصليون)	422	522	5,5
الصينيون	761	909	4.6
الهنــود	563	711	6.0
مجموعات أخرى	338	361	1.7

المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادي، 2001

الخاتمة

يعتبر رئيس الوزراء مهاتير محمد(1981-2003) المؤسس الحقيقي للنهضة الماليزية، وقد كان من مرتكزاتها أن تكون الدولة الموجه الرئيس لمجمل النشاط في الدولة الناشئة بما يسهم في تطبيق السياسات المركزية التي يتم وضعها ، وهي في ذلك لاتسعى إلى تشديد قبضتها على القطاعات الرئيسة بل توجيهها وفق الإطار المحدد بما لايخل بآليات السوق ، ويتم التركيز هنا على متابعة أحدث المستجدات الاقتصادية أولا بأول لتحقيق أكبر عائد ممكن، ويتم الاهتمام بالتطوير المستمر لقدرات المواطن الماليزي من خلال برامج التعليم المستمر ، بما يعزز من قابلياتهم ليكونوا أدوات إنتاج فاعلة تسهم في رفد مسيرة الاقتصاد الماليزي، إذ يتم التركيز على مواكبة أحدث المستجدات في مجال التعليم وإيجاد صلات وصل مستمرة مع كبرى الجامعات العالمية بما يضمن الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من العملية برمتها.

وهنا نشير إلى أن عملية الإصلاح بالمفهوم السابق ذكره لاتعني البدء من الصفر،أو المبادرة لتطبيق نظريات فكرية لاتراعي خصوصية المجتمع ذاته، بل إنه يجب السعي للأخذ بالأطر عامة للإصلاح (كالنزاهة والشفافية ووضع القوانين والتشريعات المناسبة وجدية التطبيق...الخ)؛

ثم محاولة الاستفادة من التجارب السابقة للشعوب الأخرى في النهوض الاقتصادي، لاسيما أننا نعيش في عصر العولمة، إذ أضحى التأثير والتأثير المتبادل لا يتقيد بحدود الزمان والمكان، و إن هناك و هائلا من المعلومات التفصيلية أضحت متاحة للعموم من خلال وسائل الاتصال الحديثة وفي مقدمتها الشبكة المعلوماتية.

تبنى مهاتير محمد المنهج التنموي ودفع بالماليزيين نحو النهضة التنموية من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا لهم، و دفع بهم لتعلم اللغة الإنكليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج وتواصل مع الجامعات الأجنبية، وحاول بكل جهده في إطار سياسته الاقتصادية بتجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية لكي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب، إذ كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذي سيقود إلى ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية المطاف، وقد شارك القطاع الصناعي والخدمي في اقتصادها بنسبة 90 %، وزاد نصيب دخل الفرد زيادة ملحوظة فأصبحت وأحدة من أنجح الدول الصناعية في جنوب آسيا، وأدى هذا التحول إلى تقوية المركز المالي للدولة كلاً.وأصبحت تجربة ماليزيا في النهضة الصناعية التي قامت بها تحت رعاية مهاتير محمد مثلا تحتذي به الدول، ومادة للدراسة من لدن الاقتصاديين، وهو ماله أهميته بحكم كم المشاكل الاقتصادية الكبير الذي يشهده الاقتصاد العالمي، التي توجت بالأزمة الاقتصادية العالمية2008، الأمر الذي يستوجب العودة لتجارب الماضي القريب الناجحة التي أوجدت الحلول لمعالجة مثل هذه الأزمات، ومن هنا تبرز التجربة الماليزية المتميزة بقيادة مهاتير محمد في التصدي لتداعيات أزمة عام 1997، أنموذجا يستحق الدراسة والاقتداء به في هذا السياق.

الهوامش

1. د. حسن سيد أحمد أبو العينين ، جغرافية العالم الإقليمية ، ط1، ج2 ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1974 ، ص 255 .للتفاصيل عن التطور السياسي ونظام الحكم في ماليزيا ينظر:- د. عبد الرزاق مطلك الفهد ، جنوب شرق آسيا (الحركة الوطنية والتدخل الأمريكي) ، بغداد ، 2008 ،ص140-154

2. ar.wikipedia.org. للتفاصيل ينظر:- د. عبد الرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق، ص155-156

3. سعد على حسين ، الدكتور مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق) ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، سلسلة شخصيات سياسية ، العدد 29 ، 2003 ،ص1 .

4. www.balog.com

5. يعد الحزب الإسلامي الماليزي خليفة حزب المسلمين الذي كان أول منظمة إسلامية تم تأسيسها بعد مجيء المستعمرين البريطانيين، الذين نجحوا بالقضاء عليه، وقد تأسس الحزب لسد الفجوة التي تركها في ظل وجود (الامنو) ،وقد تم الإعلان عن تأسيسه في ولاية بينانج عام1951. http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_3166.html

6. سعد على حسين ، المصدر السابق ، ص 2. يعتبر مهاتير محمد صاحب نظرية ريادية في النهوض بالشعوب وله عدد من البحوث والمؤلفات حول هذا الموضوع. للتفاصيل ينظر:- د.سمير عبد الرسول العبيدي ،مهاتير محمد (الأنموذج والتجربة)،مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان43-44، صيف- خريف 2008 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص81-92.

7. للتفاصيل ينظر:- جيرالد بوكسبرغر،الكذبات العشر للعولمة (بدائل دكتاتورية السوق) ، ط1 ،ترجمة د.عدنان سليمان ،عمان ،دار الرضا للنشر ،ايلول1999؛ مجموعة مؤلفين ، العولمة والنظام العالمي الجديد ،ط1 ، سلسلة كتب المستقبل العربي(38) ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،كانون الأول2004.

8. جوزيف ستكلتز ، العولمة ومساؤها ، ط1 ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، مراجعة د . مظهر محمد صالح ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2003 ، ص36-34 للتفاصيل عن الأزمة الاقتصادية ينظر :- د . مهاتير محمد ، ماليزيا والأزمة المالية الآسيوية ، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، سلسة دراسات آسيوية ، العدد 33 ، آب 2000، ص 1 – 23 .

9. د.عبد الرحيم عبد الوأحد ، الدكتور مهاتير محمد بعيون عربية وإسلامية ، ط1، الإمارات

العربية المتحدة ، دار الأجواء للنشر ، كانون الأول 2003 ، ص1-8

10. الموسوعة تضم 10 أجزاء تحمل عناوين (الإسلام والأمة الإسلامية ،التحدي ،آسيا ، العولمة والشراكة الذكية والحكم ،ماليزيا ، العولمة والواقع الجديد ، العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، السياسة والديمقراطية واسيا الجديدة ،التنمية والتعاون الإقليمي ، قضايا معاصرة) .وعنوان الجزء الأخير:- موسوعة الدكتور محضير بن محمد ، المجلد السابع (العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان) ،ترجمة ومراجعة نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والإسكندرية وعين شمس وحلوان(د.عبد الرحمن الشيخ ،د.ياسر شعبان...وآخرون)، ط1 ،القاهرة، دار الكتاب المصري ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني، كوالالمبور،دار الفكر،2004، 362ص.(مكتبة المصطفى الالكترونية) www.Al-mostafa.com

11. منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي :هو منظمة تتألف من 21 عضوا، وتهتم بمناقشة الجوانب المتعلقة بتحرير وتسهيل التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي، وقد وجدت عام 1989 منتدى غير رسمي للحوار، ثم خطت خطواتها خلال السنوات الأخيرة لتنظيم وتفعيل اختصاصاتها. -Asia-Pacific Economic Cooperation www.apec.org

12. محمد فايز فرحات ،ماهي المهاتيرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،ملف الأهرام الاستراتيجي http://www.ahram.org.eg/acpss/

13. عبد الله أحمد بدوي :(ولد في 26 /11/ 1939) ، من أصول عربية. وهو رئيس وزراء ماليزيا الخام (2003/10/31 -2009/4/3). تنازل عن منصبه لصالح نجيب تون عبد الرزاق بسبب إخفاق حزبه في الانتخابات البرلمانية. www.marefa.org/index.php

14. أنورإبراهيم: سياسي ماليزي ونائب رئيس وزراء سابق.من مواليد1947/8/10، شغل منصب نائب رئيس وزراء ماليزيا ووزير المالية في عهد مهاتير محمد، وكان متوقعًا له أن يخلفه في قيادة التحالف الحاكم، لولا الخلاف الذي وقع بين الرجلين في عام 1998 م إذ أقيل من جميع مناصبه السياسية واقتيد إلى السجن عقب اتهامه بتهم عدة من بينها تهمة «الفساد المالي والإداري» وتهمة «اللواط»، و حكم عليه القاضي بست سنوات سجن في أيلول 1999 بتهم الفساد. لينقض الحكم في 2004. وقد شكك الكثير من المؤسسات والحكومات بنزاهة المحاكمة، ولكن ذلك لم يمنع الحكومة الماليزية من المضي في الحكم. في شباط 2010 بدأت محاكمة جديدة ،وحُكم عليه بالبراءة مرة ثانية في 2012/1/2 . ar.wikipedia.org/wiki

15. لي كوان يو:هو مؤسس وزعيم حزب العمل الشعبي الذي أسسه في1954/9/21 ، وهيمن على السلطة في سنغافورة منذ الاستقلال، شغل لي كوان يو منصب رئيس الوزراء للمدة(1959/6/3-1990/11/28) حتى إحالة نفسه على التقاعد. وكان قد سبق ذلك تعيين ابنه الأكبر لي هسين لونغ 1955) Lee Hsien Long - ؟) وهو مهندس ، بمنصب

نائب رئيس الوزراء ، حتى توليه منصب والده في 2004/8/12 ، طوال هذه حصل حزب العمال على نسبة لاتقل عن 90% من مقاعد البرلمان . في حين تم استحداث منصب "الوزير المستشار" Senior Minister ليشغله لي كوان للمدة (1990-2004) ، وعقب تولي ابنه منصب رئيس الوزراء تم استحداث منصب جديد له هو "الوزير المفكر" Min-ister Mentor ، ليمارس نفوذه على شؤون الحكم على الرغم من ابتعاده عن العمل عام رسميا .للتفاصيل ينظر: أ.م.د.سمير عبد الرسول العبيدي،دولة سنغافورة(النشأة وسمات التكوين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي)، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد50،2011.

16. WWW.VEECOS.COM

17. WWW.MOHET.COM

18. حمد الماجد،طائفية ولامهاتير لها،جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد10380 ، 2007/4/30 .

19. http:\\muntada.islamtoday.net/profile

20. www.islamonline.net/iol-Arabic/dowalia/alhadath2000

21. مهاتير محمد وشنتارو ايشيهارا ، صوت آسيا (زعيمان آسيويان يناقشان أمور القرن المقبل)،ط1، بيروت ، دار الساقي ،1998،ص21-22.

22. د.رمزي زكي،المحنة الآسيوية(قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية) ،ط1،دمشق، دار المدى،2000، ص44-45.

خريطة ماليزيا

Mahathir Muhammed and the Asian Renaissance Values

Samir A. Obeidi
AlMustansiriyah Center for Arab and Internitional Studies - Al-Mustansiriyah University
Baghdad - Iraq

Abstract
The Malaysian Federation is located in South-East Asia, the strip that extends from eastern Indian subcontinent to the south of China. The area of Malaysia is (329.750 km 2) and it overlooks the Indian Ocean and is bordered by Thailand in the north and Indonesia in the south. Its capital is Kuala Lumpur and it is divided into two parts: West Malaysia which is called Malay and East Malaysia that represents the northern part of the island of Borneo. Malaysia is divided into thirteen provinces and three federal states. Mahathir Bin Mohammed was born in the city of Alorsteiar-bulaah in Kedah, northern Malaysia on 20/12/1925 . In 1974, Mahathir Mohamad won the membership of the Parliament in the parliamentary elections that took place in the country, and so he participated in the National Federation of Malaysia in combination with the Islamic Party of Malaysia, and therefore, was appointed Minister of Education. He applied what he called "the new education policy," as he served as vice president of the party and later became deputy prime minister for Hussein Aoun. He also became the Minister of Industry and Trade. In the 1978 parliamentary elections, he was re-elected member of parliament and defeated the candidate of the Islamic Malaysian party. On 16/7/1981, Mahathir Mohamad became the fourth prime minister of Malaysia since its independence in 1957. The Malaysian experience is very relevant to our Arab society for several factors, chief among which is the ideological dimension because Islam is of paramount importance to Arab societies as a way of life. This is reinforced by the fact that South-East Asia, which includes Malaysia also includes the largest Muslim country in terms of population (Indonesia). Historically, Malaysia, like many Arab countries, was subjected to the British occupation that sought to implement the policy known as "di-

vide and rule" in all the countries they the British occupied. So, Malaysia continued to suffer from a number of chronic problems inherited from the colonial era, including the artificial borders and ethnic and sectarian problems, among others. The countries of South-East Asia in general started to apply the principle that achieving a reasonable amount of economic development and raising the level of income of individuals is what brings progress in the social structure and cultural rights, and enhances the social awareness which will contribute to raise the pace of political development in these emerging communities.